كلمة
السيد الدكتور / مصطفى حسين كامل
وزير الدولة لشئون البيئة

أمام
مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
ريو + 20

رجاء المراجعة لدى الإلقاء **ريو دى جانيرو ، 20 يونيو 2012**

أصحاب السمو ، ومعالى السادة رؤساء الدول ورؤساء الوفود والضيوف الكرام

السيدات والسادة،
اسمحوا لى بداية أن انقل اليكم تحيات جمهورية مصر العربية شعبا وحكومة، وان أعبر عن خالص التقدير لدولة البرازيل الصديقة على استضافتها لهذا المؤتمر الهام، وعن الشكر الجزيل لها على لما لقيناه من حفاوة وكرم ضيافة وحسن تنظيم منذ وصولنا إلى مدينة ريو دى جنيرو الجميلة.

السيدات والسادة،
انقل اليكم تحيات شعب مصر الذى يسطر هذه الايام صفحات مضيئة من تاريخه الحديث، فى اعقاب انتخابات حرة ونزيهة وبداية مرحلة جديدة من العمل الوطنى، تأسس على ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة، تلك الثورة السلمية التى نادت بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، والهمت العديد من الشعوب التى رأت فى ميدان التحرير شعلة امل لبناء غد افضل تسود فيه العدالة والكرامة ويتم فيه احترام حقوق الشعوب بما فى ذلك حقها فى التنمية وفى جنى ثمارها. ولذلك، فإن شعب مصر ينتظر ان يتمخض عن هذا المؤتمر قوة دفع جديدة، ونتائج عملية تستجيب لتطلعات كافة الشعوب فى غد افضل قوامه تنمية مستدامة حقيقية، يلمس الرأى العام نتائجها على الارض من خلال نمو اقتصادى متواصل، وعدالة اجتماعية وادارة اكثر رشادة للموارد البيئية وحمايتها للاجيال المقبلة.

السيدات والسادة
لقد أثمرت الجهود التى بذلها المجتمع الدولى خلال العقدين المنصرمين عن تحقيق بعض التقدم، إلا أنها فى ذات الوقت واجهت تحديات رئيسية أثرت بصورة مباشرة على ما تم تحقيقه من نتائج، الامر الذى يتطلب منا جميعا إجراء تقييم موضوعى ومراجعة شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ مقررات ريو 1992 والقمة الألفية عام 2000 والقمة العالمية للتنمية المستدامة عام 2002 ، أخذين في الاعتبار ما يواجهه المجتمع الدولي بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، من تحديات خطيرة اهمها ظاهرة تغير المناخ، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجى، وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، وتحديات الأمن الغذائى والأمن المائي، وهى جميعا مشكلات ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد تهدد بشكل مباشر حاضر ومستقبل البشرية جمعاء.

السيدات والسادة،
إن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبى، وعلى رأسها الشعب الفلسطينى المناضل، لها كل الحق فى التطلع إلى التمتع بحقوقها الطبيعية فى التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بصرف النظر عن ممارسات سلطات الاحتلال التى تتعارض مع القانون الدولى. لقد أكدت مبادئ ريو عام 1992 ضرورة حماية موارد وبيئة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال. والتزم المجتمع الدولى فى مؤتمر جوهانسبرج منذ عشر سنوات، باتخاذ إجراءات فعالة لضمان تحقيق مصير الشعوب المحتلة وحماية مواردها. وتعبِّرُ مصرُ عن ارتياحها لتجديد التزام المجتمع الدولى فى مؤتمرنا هذا، باتخاذ خطوات فعالة تضمن تمتع الشعوب المحتلة بحقوقها المشروعة فى التنمية، وفى تقرير مصيرها وفقاً للقرارات الدولية وأحكام القانون الدولى. ونتطلع بالفعل إلى تحمل المجتمع الدولى لمسئوليته فى دعم الشعب الفلسطينى ومساندة جهوده للعبور إلى المستقبل المنشود متحرراً من سطوة الاحتلال، ومحققاً حياة كريمة حرة، تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، مع حماية موارده الطبيعية التى تتعرض كل يوم للنهب والتدمير.

السيدات والسادة،

ترى مصر ان مبادئ ريو وقواعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها، تمثل أساس النظام الدولى للتعامل مع تغير المناخ، خاصة مبدأ المسئولية المشتركة مع تباين الأعباء واختلاف القدرات، والعدالة، وحق الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق وأولوياتها الوطنية واستراتيجياتها التنموية. كما تعرب مصر عن بالغ القلق مما تواجهه العديد من الدول النامية خاصة الافريقية من

تدهور للأراضي ومن تصحر بما يمثل مشكلة رئيسية أمام جهود الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية فضلاً عما يترتب عليه من تهديدات أمنية واجتماعية. وتؤكد مصر على أهمية توفير الدعم اللازم لتنفيذ الخطة الإستراتيجية العشرية والإطار التنفيذى الخاص بمكافحة التصحر وتدهور الأراضى حتى عام 2018، وتؤيد بقوة التوصل إلى هدف دولى لوقف التصحر وتدهور الأراضى مع توفير ادوات التنفيذ المطلوبة بصورة قابلة للتوقع لتحقيق هذا الهدف. وتعرب مصر عن بالغ القلق مما احتواه التقرير الأخير لتوقعات التنوع البيولوجى العالمى من تحذيرات بأن العالم يفقد بصورة متسارعة التنوع البيولوجى، وانه بات غير قادر على تحقيق هدف خفض معدل فقدان التنوع البيولوجى لأسباب متعددة من بينها الاستخدام غير المستدام للموارد وتغير المناخ والأنواع الغريبة الغازية، والتلوث. وتؤكد مصر فى هذا الخصوص على اهمية الحرص على تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجى وتنفيذ المقررات الصادرة فى اطارها، بما فى ذلك ما يتعلق بالاستخدام المستدام لعناصره والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وأهداف أيشى للتنوع البيولوجي.

السيدات والسادة

اننا اليوم احوج ما نكون لتجديد الارادة السياسية للتعاون الدولى لتحقيق التنمية المستدامة، مسترشدين فى ذلك بتجارب العقدين الماضيين بما لها وما عليها، وآخذين فى الاعتبار التحديات الجديدة التى نواجهها حاليا، والفرص التى يتيحها التقدم العلمى والتكنولوجى، لكى نرسم سويا خارطة طريق للعشرين عاما المقبلة، تستند على المبادىء التى سبق ان توافقنا عليها، وصولا لتحقيق ما نصبو اليه جميعا من نتائج عملية على الارض، تعزز التعاون الدولى وتؤكد للرأى العام العالمى مصداقية العمل الدولى متعدد الاطراف... ان الشعوب تطالبنا بالحرص على ان يمثل مؤتمرنا هذا نقطة انطلاق جديدة لجهود متواصلة للتصدى للتحديات المرتبطة بعملية التنمية المستدامة، مؤتمر يحدد حلولاً واقعية وعملية وطموحة ترقى إلى مستوى التحديات.

إننا نشكر حكومة البرازيل على الجهد المبذول للتوصل إلى توافق بشأن الوثيقة النهائية للمؤتمر ونعتبر أن الوثيقة التى رفعتها إلينا الرئاسة بعد مشاورات شفافة وبناءة ضمت جميع الوفود تعكس توازنا دقيقا يعبر عن الإرادة السياسية لجميع الدول المشاركة فى المؤتمر للمضى قدما نحو المستقبل المنشود ، ونتطلع إلى تنفيذ ما تضمنته الوثيقة من مبادئ وأهداف ونتطلع بصفة خاصة إلى توفير وسائل التنفيذ المطلوبة من أجل تحقيق هذه الأهداف

السيدات والسادة

ترى مصر أن التحديات الحالية التى يشهدها المجتمع الدولي تتطلب منا جميعا تكثيف جهودنا على كافة المستويات، ونحن سنقوم من جانبنا بالعمل على تطوير المنظومة الوطنية فى مجال التنمية المستدامة، واشراك المجتمع المدنى والقطاع الخاص خلال المرحلة المقبلة كشركاء فى عملية التخطيط واتخاذ القرار والتقييم. وبالمثل فإننا نؤكد على ضرورة أن تتضمن الجهود على المستويين الاقليمى والدولى آليات محددة تتصدى لمعوقات التنفيذ التى تواجهها الدول النامية، وتفضى الى إعادة هيكلة النظام المالى العالمى لضمان التمثيل العادل للدول النامية فى عملية اتخاذ القرار، والتصدى الفعال للاشكاليات التى تعوق الانتهاء بنجاح من المفاوضات التجارية الدولية فى اطار جولة الدوحة، وتوفير البيئة الدولية المواتية التى تساعد الدول النامية على النمو وتوفر لهم النفاذ لما يحتاجونه من موارد ومن تكنولوجيا لدعم جهودهم التنموية. وفى نظرنا ان الامر يتعدى مجرد تغيير اسم هذه المؤسسة او تلك واعادة هيكلة هذه المؤسسة او تلك، الى ضمان ان يقوم كل جزء من المنظومة على الصعيد الدولى بدوره فى اطار من التناسق والتكامل والفاعلية. كما نتطلع ان تشهد الفترة المقبلة دفعة كبيرة لجهود منظومة الامم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية فى مجال التنمية المستدامة لمساعدة الدول النامية على تنفيذ سياساتها واهدافها الوطنية فى مجال التنمية المستدامة.

السيدات والسادة،

تدعم مصر كافة الجهود الرامية الى تعزيز التعاون الدولى لتحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد على أهمية وضع الأطر والمعايير والاتفاق على أهداف عالمية للتنمية المستدامة للسنوات العشرين المقبلة من خلال عملية حكومية مفتوحة العضوية فى اطار الامم المتحدة، تحظى باسهامات كافة المنظمات الدولية المعنية واصحاب المصلحة، وفى اطار من الشفافية الكاملة، والتحديد الدقيق للتمويل والتكنولوجيا المطلوبين ومصاردهما. وتؤكد مصر على أهمية تجنب معوقات التنفيذ التي واجهت الجهد الدولى لتحقيق التنمية المستدامة على مدار العشرين

عاما الماضية، وفى مقدمتها ما يتعلق بتوفير الدعم المالى والتقنى بصورة مستدامة وقابلة للتنبؤ للدول النامية بما يتناسب واحتياجاتها ويتوافق مع أولوياتها الوطنية، مع وجود آليات واضحة ومتفق عليها لمتابعة ورصد وتقييم تنفيذ التزامات توفير هذا الدعم للدول النامية، وصولا لتأكيد الشفافية والالتزام بالتعهدات المعقودة، وبما يسمح بتقييم حقيقى للجهد الدولى المبذول، وتقدير ما يحتاجه المجتمع الدولى لتحقيق الاهداف المتفق عليها. وتعتبر مصر ان اى اهداف عالمية للتنمية المستدامة ينبغى ان تكون مكملة وليست بديلة عن الاهداف الانمائية للالفية، ويجب ان تستند على مبدأ المسئولية المشتركة مع تباين الاعباء، والا تفتتت على حيز السياسات المتاح للدول المختلفة، بل ان تستجيب لاوضاعهم الخاصة واولوياتهم الوطنية، وتأخذ بعين الاعتبار التباين فى مستوى التنمية بين الدول المختلفة.

من جانب اخر، ترحب مصر بمفهوم الاقتصاد الاخضر باعتباره اداة ضمن ادوات عدة يمكن للدول الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة بابعادها الثلاث، وليس بديلا عنها، فى اطار من الاحترام للاولويات الوطنية لكل دولة، وصولا لتحقيق المزيد من فرص العمل اللائق، والتنمية المتواصلة، والاستخدام الاكثر رشادة للموارد البيئية. وقد مضت مصر بالفعل فى تنفيذ عدد من المشاريع التجريبية فى هذا الخصوص، ونتطلع لأن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من التعاون مع شركاء التنمية لاعطاء دفعة لهذه المشروعات. من جانب اخر، تؤكد مصر فى الوقت نفسه على ان الاولوية القصوى للدول النامية تتمثل فى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها، ومن ثم فإننا نرحب بالتوجه نحو تضمين مقررات هذا المؤتمر ان الاقتصاد الاخضر لا يمثل قواعد جامدة تحد من حرية حركة الدول واختياراتهم الوطنية، ولا يمثل بابا خلفيا لتحميل هذه الدول بمشروطيات فى مجال التمويل او لفرض قيود على نفاذ صادراتهم الى الاسواق العالمية.

السيدات والسادة

تؤكد مصر على أهمية تعزيز الاطار المؤسسى الدولى للتنمية المستدامة بكافة ابعاده، وترى انه ليس هدفا فى حد ذاته، وانما اداة نبتغى جميعا من خلالها وضع ما نتفق عليه فى مقررات هذا المؤتمر موضع التنفيذ على كافة المستويات. وبالتالى فنحن نرى انه لا ينبغى ان نركز على اسم او وضعية هذه المؤسسة او تلك، بل يجب التأكد من قدرتها على تحقيق ما قررناه لها من ولاية ومن اهداف، وما اذا كنا قد وفرنا لها ادوات التنفيذ التى تحتاجها، وضمنا تناسق وتناغم جهودها مع ما تقوم به المكونات الاخرى لمنظومة الامم المتحدة من عدمه. وفى هذا الاطار، ترحب مصر بالتوجه نحو ان يقرر هذا المؤتمر تعزيز اليات تناول التنمية المستدامة داخل الامم المتحدة، بما يؤكد اهتمام المجتمع الدولى بهذه القضية المصيرية ويضعها على قمة اولويات الاجندة الدولية، ويفرض التناسق بين الجهود التى تتم فى المحافل المختلفة ذات الصلة بالابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. كما ترحب مصر بالتوجه لتعزيز وتقوية برنامج الامم المتحدة للبيئة بزيادة الموارد التى تقدم اليه، وتحقيق تواجده الفعال داخل منظومة الامم المتحدة للتعامل فى اطار ولايته مع الموضوعات البيئية. وتؤكد مصر على ضرورة تمكين اليونيب من زيادة الدعم الفنى الذى يقدمه للدول النامية لتنفيذ سياساتها البيئية، وتدعو فى هذا الخصوص لتحقيق المزيد من التناغم والفاعلية فيما بين اليونيب وبرنامج الامم المتحدة الانمائى.

السيدات والسادة،

ختاماً، اود التأكيد على ان هذا المؤتمر يمثل فرصة تاريخية للتباحث سويا فى اطار من الاحساس بوحدة الهدف والمصير، حول مدى كفاءة وفاعلية جهودنا المشتركة لتحقيق ما تصبو اليه البشرية من رخاء ومن مستقبل افضل للاجيال القادمة. وأحرى بنا جميعا الا نترك هذه الفرصة دون ان نستغلها للتوصل الى حلول عملية طموحة تستجيب لتطلعات الشعوب وتبنى مستقبلا للبشرية يسوده التضامن الدولى والعدالة والرفاهية للجميع، مستقبل يشعر فيه كل رجل وامرأة ، كل طفل وكهل، كل عامل وشاب وفلاح، بملكيتهم له، وبأن ثماره ستعود عليه. تلك هى الرسالة التى احملها اليكم من الشعب المصرى، واشكركم على حسن الاستماع، متمنياً لكم جميعا التوفيق والنجاح لمداولات هذا المؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته